جوانب من تأثيرات سياسة التوسع العسكري الفرنسي في صحراء الجزائر التفجيرات النووية جريمة ضد البشرية

الدكتور علي العبيدي

جامعة تلمسان

على الرغم من جميع من أرخ للحقبة الاستعمارية في الجزائر يتفقون من أن فرنسا، منذ لحظة نزول قواتها ارض الجزائر في عام 1830[1]، وضعت نصب عينها الاستئثار بكافة مقدرات الجزائر على اختلافها، وهناك من الدلائل التي تؤكد أهمية الجزائر في الاستراتيجية الفرنسية آنذاك وحتى نهاية فترة الاحتلال. وتجلت هذه الأهمية منذ اللحظة الأولى للاحتلال، حينما خاطب الجنرال كلوزيل جنوده، عند مغادرته مدينة البليدة نحو المدية على رأس حملة عسكرية في نوفمبر 1830، قائلا:" إنكم ستقطعون أول سلسلة في جبال الأطلس، رافعين العلم المثلث في داخل افريقية، واضعين طريقا للحضارة والتجارة، والصناعة ... إن كل أقطار العالم المتحضر تتابعكم"[2]. هذا التصريح يظهر أهمية الصحراء الجزائرية في الاستراتيجية الفرنسية منذ البداية، وليس مثلما يحاول البعض إظهار مسالة الاهتمام الفرنسي بالصحراء جاء في مراحل تالية.

---

1. للاطلاع على تفاصيل الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر**؛ جمال قنان، **معركة اسطاوالي**، مقال منشور في مجلة: مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، السنة 1994، الجزائر، ص 55-57.

2. M.P. Elausolles, **L'Algérie pittoresque ou histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours,** imprimerie J-B-Paya, p 238 40.

على العموم، تناولت المصادر التاريخية الجزائرية منها والفرنسية الكيفية التي تطورت من خلالها المصالح الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية[1]، وهذا التطور هو الذي فرض تغيرا مستمرة على طبيعة سياستها تجاه المنطقة. فالغاية إذا ما كانت اقتصادية، وان استمرت حتى نهاية الاستعمار الفرنسي عام 1962، إلا أن صورها تنوعت ما بين أحكام السيطرة على طرق التجارة مع دول الصحراء مروراً باستثمار المقدرات الاقتصادية التي تكمن في الصحراء الجزائرية، وأخرها ما كانت تحتويه بطنها من ثروات طبيعة متنوعة. ولكن الاستغلال الأخطر، تمثل في إقدام السلطات الاستعمارية الفرنسية على جعل الصحراء موقعا لتفجيراتها النووية[2]،

1. من خلال تتبع موضوع تطور وتنامي المصالح الفرنسية في الصحراء الجزائرية، من انها تعاملت مع موضوع التفجيرات النووية بخط مواز مع فكرة انفصال الصحراء. لان القانون الفرنسي يمنع قيام تجارب نووية على الاراضي الفرنسية. وهنا يتبلور التساؤل الاتي: ماهي الأرضية التي استندت عليها السلطات الفرنسية في تنفيذ التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، وهي وفق القانون الفرنسي جزءا من الأراضي الفرنسية. وهنا يظهر خبث التوجه الفرنسي في تكريس مفهوم أن الصحراء ليس جزائرية، وان خسرت فرنسا الجزائر فإنها سوف تحتفظ بالصحراء، من منطلق الحد الأدنى للخسارة. فالمسالة من هنا لم تكن جريمة ضد الإنسانية، وهو لا يمكن نكرانه، وإنما كان لعبة سياسية أرادت من خلالها فرنسا تأكيد مخططها في الاستيلاء على الصحراء الجزائرية، وهي التي كانت تزهق الروح أمام ضربات مجاهدي الجزائر.

2. يجمع العديد من الباحثين على أن القرار الفرنسي بامتلاك وإنتاج السلاح النووي يحمل عدة دلائل وأبعاد استراتيجية وسياسية. وارتبط هذا القرار بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي أجبرتها على تدعيم القرارات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي بحكم طبيعة الأخطار الأمنية التي كانت دول غرب أوربا تواجهها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ تبلورت القناعة لدى الفرنسيين على أهمية المضي قدما في المشروع النووي الفرنسي لأغراض عسكرية نتيجة الاختلال بالتوازنات بين قطبي الحرب الباردة(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، وفي مقدمتها الأزمة التي عرفت بـ(فجوة الصواريخ)، وهي الأزمة التي سجلت خللا في ترسانة الصواريخ الأمريكية بالمقارنة بالترسانة السوفيتية. فضلا عن رغبة فرنسا في استقلالية القرار

وما رافق ذلك من آثار سلبية على المجتمع والبيئة هناك، وما خلفه من جرائم بحق الشعب الجزائري عبر تلويث الأرض وقتل العباد.

وهكذا، نجد أن السلطات الاستعمارية الفرنسية قد انتهكت حرمة الأرض والإنسان، واتبعت سياسة التعتيم والسرية بقصد إخفاء الآثار الحقيقة التي خلفتها التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية. وعلى مدى سنوات طويلة واصلت السلطات الاستعمارية تجاربها النووية من دون رادع أو خوف، وهي التي تجاوزت حدود المعقول بتفجيرها سلسلة كبيرة من التجارب النووية بقدرات تفجيرية مختلفة.

أولاً: التفجيرات النووية:

أقدمت السلطات الفرنسية خلال الفترة المحصورة ما بين (1960-1962) على تنفيذ عدد من التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية من دون اتخاذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة للحيلولة دون إلحاق الضرر بالسكان والممتلكات، وهو ما متبع دوليا. وإذ أقدمت فرنسا على فعلها هذا، بالرغم من الانتقادات الدولية الموجهة لها بهذا الخصوص، وادعت بأنها (تجارب) في مناطق بعيدة وخالية من السكان وعناصر الحياة [1].

- التفجيرات النووية في ركان:

وقع اختيار السلطات الاستعمارية الفرنسية في جوان 1957 على منطقة ركان لكي تكون مكانا لإجراء التفجيرات القنبلة النووية الفرنسية. وانطلقت أشغال

النووي الفرنسي عن الهيمنة الأمريكية. للتفاصيل عن نشأة وتطور المشروع النووي الفرنسي، ينظر: عمار جفال وآخرون، **استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر... الأسلحة النووية نموذجا**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 29-48.

1. عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 52.

التهيئة في سنة 1958، وفي ظرف ثلاث سنوات تم إنشاء مدينة متكاملة في ركان يقطنها 6500 فرنسي و3500 جزائري، وهو مجموع العمال الذين كانوا يشتغلون ليل نهار لإنجاح عملية إجراء التفجير النووي في الآجال المحددة. وفي 13 فيفري 1960 وعند الساعة السابعة وأربع دقائق وفي منطقة حمودية[1]، التي تعتبر هي نقطة الصفر للتفجير[2]. والتفجير كان من نوع من عمليات التفجير النووية السطحية، وأطلق على هذه العملية اسم اليربوع[3] الأزرق (Gerboise Bleu)، وكانت قوتها تفوق قنبلة هيروشيما بثلاثة أضعاف إذ بلغت 70 كيلو طن، وقد استعمل فيها مادتي اليورانيوم والبلوتونيوم[4].

ويعتبر هذا التفجير خرقا من قبل فرنسا للميثاق الذي وقعته كل من: الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخصوص منع التجارب النووية السطحية نظرا لخطورتها على البيئة والبشر، إلا أن فرنسا لم تأخذ ذلك الميثاق على محمل الجد، لأنها وشعبها كانوا بعيدين عن مكان التفجير، فضلا عن كونها تسعى للالتحاق بركب الدول النووية[5].

عرفت منطقة رقان تفجيرات نووية سطحية أخرى، وهي: اليربوع الأبيض (Gerboise Blanche) في الأول من افريل 1960؛ واليربوع الأحمر (Gerboise Rouge) في يوم 27 ديسمبر 1960؛ واليربوع الأخضر

1. هي واحة صغيرة تبعد عن بلدية ركان حوالي 40 كم، وعن ادرار مسافة 150 كم.

2. Essai nucléaire Français en Algérie, in Internet : www.El-annabi.com, consulté le 25 septembre 2010 à 23h 05mn.

3. اليربوع هو حيوان يعيش في الصحراء.

4. عمار منصوري، **الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية**، بحث منشور في كتاب: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر... دراسات وبحوث وشهادات، الجزائر، 2000، ط1، ص 45.

5. عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 128.

(Gerboise Verte) في يوم 25 افريل 1961، وكانت تقدر طاقة كل واحد من هذه التفجيرات بعشرة كيلو طن[1]. وأن اخطر ما حدث خلال هذه التفجيرات، أن السلطات الفرنسية تعاملت معها من بعدها السياسي، وتركت الجانب الأمني الوقائي من دون أي اهتمام، بمعنى آخر انه على الرغم من عدم شرعية القيام بتفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، إلا أننا نجد أن السلطات الفرنسية لم تتخذ الإجراءات الوقائية التي تكفل حماية سكان المنطقة من أي تهديد لحياتهم وممتلكاتهم؛ ولاسيما عملية اليربوع الأخضر التي جرت على جناح السرعة خوفا من وقوع القنبلة المستخدمة في يد الجنرالات الذين تمردوا على حكومة باريس في 23 أفريل 1961[2]. فقد صدرت التعليمات بإجراء التفجير قبل استكمال الإجراءات الوقائية اللازمة. ونتيجة ذلك، تعرض أكثر من 195 عسكري فرنسي ممن كانوا موجودين أثناء التفجير لإصابات بالأشعة النووية، توفي منهم 12 منهم، وانتشر الإشعاع النووي في محيط منطقة رقان. ومن الطبيعي، أن الخسائر البشرية لم تقتصر على الفرنسيين وحدهم، وإنما تعرض سكان المنطقة للآثار السلبية التي خلفها التفجير[3].

---

1. عبد الكاظم العبودي، **التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد**، بحث منشور في كتاب: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر... دراسات وبحوث وشهادات، ص 86.

2. وهو الانقلاب الذي قام به جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر، وهم كل من: صالان، زيلار، جوهو وشال في 23 افريل 1961، بهدف إجبار ديغول على تغير سياسته فيما يخص الجزائر، الا ان الانقلاب لم يحقق أهدافه المرجوة ، نتيجة عدم تأييد القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر لقادة الانقلاب، مما أجبرهم على الاختفاء لينتهي بعد أربعة أيام من وقوعه. ينظر: بوعلام نجادي، الجلادون من1830-1962، تر: محمد المراجعي، منشورات ANEP، الجزائر، 2001، ص91.

3. عمار منصوري، المرجع السابق، ص46.

- التفجيرات النووية في عين أكر:

وأجبرت هذه الكارثة النووية السلطات الفرنسية على إصدار قرار في يوم 27 ديسمبر 1961 يمنع إجراء تفجيرات السطحية، وان تجري التفجيرات النووية في المستقبل في باطن الأرض، كما تقرر ترك منطقة التفجير في ركان واستبدالها بعين أكر في منطقة الهقار لتكون منطقة التفجيرات النووية[1]. وحاولت السلطات الفرنسية امتصاص ردود الفعل التي تسبب بها التفجير الخاطئة خلال عملية اليربوع الأخضر بإصدار قرار يوقف التفجيرات النووية الجوية واستبدالها بتفجيرات في باطن الأرض، وذلك لعدة أسباب منها:

- ما خلفته عملية اليربوع الأخضر من أثار كارثية على المستوى البشري أو البيئي(تسرب الإشعاع النووي) نتيجة الخطأ في التفجير.
- تظاهر فرنسا بالنوايا الحسنة أمام الرأي العالمي واتفاقيات الدولية لان الدول الكبرى أبرمت اتفاقية تمنع القيام بالتجارب النووية الجوية.

وقع الاختيار على عين اكر من طرف لجنة الطاقة الذرية الفرنسية (CEA) Commissariat de l'Energie Atomique والتي تبعد 150 كم شمال مدينة تمنراست، وهي منطقة جبلية في الهقار تطل على هضبة ارتفاعها يقدر بـ 1000 متر، يمكن في هذا الجبل المكون من الغرانيت حفر الخنادق وأروقة أفقية بطول 800 إلى 1200 متر بحيث يعتقدون أن هذه الأروقة بإمكانها احتواء الإشعاع، تم اختيار هذه المنطقة من دون إعلام وإبلاغ سكان هذه المنطقة باعتبارها منطقة رعوية، فقامت السلطات الفرنسية بترحيل سكان القبائل مع قطعانهم إلى مناطق أخرى. وتم تسخير أكثر من 9000 شخص لإنجاز مركز عمليات التفجير النووي في عين اكر، نصفهم من الأهالي يقومون بحفر الأروقة الباطنية بينما النصف الباقي عسكريين فرنسيين يقومون بالأشغال العمومية كشق

1. عبد الكاظم العبودي، المرجع السابق، ص 86.

الطرق. وبلغ عدد التفجيرات التي قامت بها السلطات الفرنسية المختصة بـ 13 تفجير نووي في باطن الأرض خلال الفترة ما بين 7 نوفمبر1961 إلى غاية 16 فيفري 1966 [1].

ثانيا: آثار ومخلفات التجارب النووية :

من المؤسف، حينما كان الفرنسيون يهللون ويستبشرون خيرا بامتلاكهم القنبلة النووية التي سترفع من شانهم بين الدول الكبرى، كان المشهد، في ذات الوقت، وبالا على سكان الصحراء الجزائرية نتيجة التلوث الإشعاعي، إذ كان للتفجيرات النووية انعكاسات خطيرة على الإنسان والبيئة على المدى القريب والمدى البعيد[2]. ومهما كان نوع التفجيرات سطحية أو في باطن الأرض، فقد ترتب عن ذلك آثار كارثية، والتي كان لها وقع خطير على الإنسان والبيئة في الصحراء. واستنادا للشهادات التي قدمها بعض من ضحايا التفجيرات أو ممن عملوا في مواقع التفجيرات النووية، اجمعوا كلهم على ان انعكاساتها كانت وخيمة وأثارها لا يمكن أن تمحى، حيث تأثرت البيئة والإنسان بشكل مباشر وكبير. وعبر رئيس جمعية 13 فيفري 1960 عن ذلك بالقول:" إن أسوا التضحيات التي يخافها ضحايا التفجيرات هو النسيان"[3]. بمعنى انه أراد من خلال هذا القول، إن تجاهل الكوارث التي سببتها التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية يعتبر جريمة لما لها من آثار سلبية وكارثية على الإنسان والبيئة في الصحراء.

---

1. عمار منصوري، المرجع السابق، ص47.

2. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية دراسة حول الانفجار النووي برقان**، الجزائر،1 فيفري 1998، ص11 .

3. Bachir Ouguirti, Reggan, 50 ans après les essais nucléaires français : des plaies toujours béantes, El-watan, du 13 février 2010.

إن مسالة سبق الإصرار والترصد في الجريمة، كما يقول أهل القانون، موجود في السلوك الفرنسي خلال عمليات التفجير النووي في الصحراء الجزائرية. إذ لم تتخذ السلطات الفرنسية الإجراءات الاحترازية بشكل دقيق وواضح. ويبدو انها أرادت من خلال ذلك جعل الإنسان والبيئة الجزائرية حقل تجارب لمعرفة الآثار الدقيقة للسلاح النووي الذي كانت تلهب وراء إنتاجه. والدليل على ذلك:

- تجنيد الكثير من الجزائريين للعمل في حفر الخنادق دون علمهم بماهية العمل الذي يقومون به، وذلك بعد أن أوهموهم بان الحفر من اجل التنقيب عن الذهب.

- عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حماية التجمعات السكانية، حيث يوجد أكثر من مليونين نسمة لا يبعدون عن مكان التجربة أكثر من 700كم، فضلا عن وجود قرى لا تبعد عن مكان التجارب أكثر من 30 كم، علما أن قوة التفجيرات في الصحراء الجزائرية قوتها تفوق قوة القنابل التي ألقيت على المدن اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية بعدة مرات [1].

ومن خلال تتبعنا للآثار التي تركتها عمليات التفجير النووي في الصحراء الجزائرية، نجد إن السلطات الفرنسية، بتجاهلها عن عمد، اقترفت العديد من الجرائم التي يندى لها الجبين، والتي يعتبرها القانون الدولي جرائم ضد البشرية. والتي يمكن تحديد بعضا منها:

1. انتشار الإشعاع النووي على مساحات كبيرة، وتأثير ذلك على البيئة (الماء، التراب) والكائنات الحية(الإنسان[2]، الحيوان[1]، النبات[2])، وتأثيرها

1. مقابلة إذاعية مع المحامي جاك فرجس، الإذاعة الوطنية الثالثة باللغة الفرنسية، في13 فيفري 2010.

2. من الآثار الخطيرة التي خلفتها عمليات التفجير النووي على الإنسان فيما بعد كثيرة وخطير، ومن أهمها: تزايد معدلات إسقاط النساء حوامل، ارتفاع معدل الوافيات بين الأطفال الرضع؛

دائم ومتوارثة من جيل لآخر[3]. إذ كان يجب أو يفترض الابتعاد عن منطقة الصفر بين تفجير وآخر ما بين 100-150 كم على الأقل، لضمان سلامة العلماء والباحثين الفرنسيين أنفسهم أو بإجلاء القصور، ومعنى هذا أن هناك ما بين 400-600 كم^2 لم تعد صالحة للحياة، وحدودها غير معروفة[4].

2. أحدثت التفجيرات هزات أرضية في كامل منطقة توات، وانتشار سحب من الغبار والأضواء المبهرة التي أصابت العديد من السكان بالعمى نتيجة مشاهدة عمليات التفجير بلا وسائل حماية. وقد وصل تأثيرها لمناطق خارج نطاق مناطق التفجير[5].

فضلا عن انتشار حالات العقم؛ وانتشار أمراض غريبة في المنطقة وارتفاع معدلات الأطفال من ذوي البنية الجسدية الهزيلة. ينظر: التجارب النووية في الجزائر: دراسات وبحوث وشهادات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، د.ت، ط1، ص 12.

1. استعملت عينات من مختلف الحيوانات من الجمال والماعز والكلاب والحمير والارانب والقطط و600 فار وبعض الزواحف والحشرات والطيور والنباتات. ينظر: عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 62.

2. ومن الآثار التي خلفتها على النبات، نذكر: تلف المحاصيل الزراعية، وتراجع معدلات إنتاجية الأرض. وهو ما تسبب في تحول العديد من الأراضي الزراعية إلى مساحات قاحلة وجرداء. ينظر:

Les essais nucléaires français de Reggane : un lourd contentieux avec L'Algérie, rédaction radio net ; 13 février 2011, 13 : 40, in Internet : www.radioAlgerie.dz, consulté le 12 octobre 010 à 17h 16mn

3. بشير كاشه الفرحي، **مختصر وقائع واحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص224.

4. عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

5. المرجع نفسه، ص 55.

3. جعل مجاهدي جيش التحرير الأسرى[1] عرضة للإشعاع الذري من اجل دراسة تأثير الإشعاعات على الإنسان[2]. وتعمدت في استعمالهم كـ(فئران تجارب) في تفجيراتها النووية[3].

لقد أظهرت الشهادات الى تقصير السلطات الفرنسية في حتى مواطنيها من التأثيرات السلبية من جراء استعجالها وعشوائية إجراءاتها الأمنية خلال عمليات التفجير. ومن هذه الأخطاء ما حدث في عملية التفجير التي جرت في الأول من ماي 1962 التي حملت اسم(بيريل/ الزمرد المصري) حينما أخطا المعنيون عن التفجير في تحديد القوة التفجيرية المقدره بـ 15 كيلو طن وجعلها بقدرة 60 كيلو طن. وهي العملية التي كان قد حضرها وزيري الدفاع بيير ميسمر (Pierre Messmer) والبحث العلمي كاستن بلواسكي (Gaston Palewski) نظرا لأهميتها البالغة في إطار المشروع النووي الفرنسي. ويصف ايبس روكار (Ives Rocard) خطورة الحادث والكارثة التي أحدثها بالقول[4]:" في الوقت المحدد لعملية التفجير، حدث شيئا غير طبيعي، اذ تكسرت الأبواب وأنبوب القياس أطلق سحابة بشعة من الدخان الأسود الذي يحمل الحطام المشع"[5]. وعلى اثر ذلك هروب الجميع إلى مركز الإيواء الذي يبعد حوالي 20 كم من مكان التفجير.

---

1. يعتبر هذا التصرف مناقض لما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب في 12 اوت 1949، والتي منعت في مادتها (13) من تعريض صحة الأسرى للخطر كما لا يجب استعمالهم لإجراء تجارب طبية وعلمية ومعاملتهم معاملة إنسانية . ينظر نص الاتفاقية في الشبكة العالمية للمعلومات:
www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm
2. شهادة محمد كزاوي، منشورة في: جريدة المجاهد في 22 فيفري 1993.
3. جريدة الخبر: 19 نوفمبر 2006.
4. Yves Rocard décrit l'accident du tir Béryl , in Internet : www.moruroa.org, consulté le 13 octobre 2010 à 19h 13mn.
5.Ibid.

ونفس الشي حدث في بقية عمليات التفجير الأخرى حينما تسرب الإشعاع النووي ليلوث مساحات كبيرة من الصحراء الجزائرية[1].

وعن آثار التلوث الإشعاعي الخطير في صحراء الجزائر، الذي ما زال يحصد الأرواح منذ أكثر من خمسين سنة، يؤكد برينو مارينوا (Bruno Marino) الخبير في الإشعاع النووي بعد زيارته لاماكن تفجير القنابل النووية في الصحراء الجزائرية على هذه الجريمة البشعة، من:" أن الإشعاع النووي لا زال منتشرا وموجودا في الآلات المبعثرة في أماكن تفجير القنابل، وأن لمس هذه الآلات والأشياء يترتب عليه الإصابة بأمراض مختلفة منها مرض السرطان، والأخطر أن ليس كل الأماكن التي تم تفجير فيها القنابل هي معروفة اليوم، توجد إلي يومنا أماكن غير معروفة، واستمر قائلا آن أثناء زارته إلي الصحراء الجزائرية في أكتوبر 2010 ليتفقد هذه الأماكن عثر علي جمل فريسة، فبعد فحصه كشف انه مصاب بالإشعاع النووي"[2].

أن التجارب النووية السطحية كانت أم في أعماق الأرض، والتي بلغ عددها 17 عملية تفجير(11 منها كانت بعد الاستقلال) جرى تنفيذها خلال الفترة الممتدة مابين عام 1960 حتى عام 1967، ترتب عنها كميات هائلة من النفايات النووية، وهي مردومة على بعد سنتيمترات من سطح الأرض وخلفت عدد كبير من الضحايا، وعددهم في ارتفاع إلى يومنا هذا، نتيجة الأمراض التي لا تعد ولا

1.L'essai raté Béryl d'In Ekker (Sahara mai 1962, la bombe ne dégagea par 20 kilotonnes, mais 50), les portes blindés cédèrent. In internet :www.jp-petit.org/Divers/Nucleaire_souterrain/in_ecker.htm, consulté le 04 juillet 2010 à 15h 03 mn.

2. برينو مارينو، مخلفات التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، حصة قضايا الساعة، التلفزيون الجزائري/ القناة الثالثة، في: 22 فيفري 2010.

تحصي، مثل: أمراض السرطان على اختلاف أنواعها. ولم تتحرك فرنسا حتى يومنا لتحمل مسؤوليتها إزاء هذه الجريمة شيئا لتخلصنا من هذه التركة المسمومة، فعلي فرنسا أن تتحمل مسئوليتها القانونية.

مسؤولية فرنسا القانونية تجاه جريمة التفجيرات النووية:

لا يختلف اثنان على أن القانون الدولي فيه من الثغرات التي توفر للدول الكبرى المنفذ لتنفيذ سياساتها من دون النظر إلى تداعيات تلك السياسات ونتائجها السلبية على باقي الدول الأخرى. ومن هذا المنطلق، نجد أن القانون الدولي لا يتضمن إشارة واضحة لتجريم استخدام الأسلحة النووية في الحروب، أو يمنع إجراء (التجارب) النووية. وذلك على الرغم من اعتراف فقاء القانون من أن استخدام السلاح النووي لا يمكن حصره في إطاره العسكري او (التجريبي)، بل يتعدى نطاقها التفجيري ليشمل مناطق أخرى غير المعنية بالصراعات المسلحة أو (التجارب) المنفذة. ولاسيما وان هوامش الخطأ في التنفيذ لا يمكن تجاهلها، مثلما رأينا في الحوادث التي رافقت عمليات التفجير النووي في الصحراء الجزائرية.

ولكننا نجد، بعض القرارات التي جاءت على احتشام، أن صح التعبير، تدين استعمال السلاح النووي، كما هو الحال في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 1653 لسنة 1961 الذي اعتبر استعمال الأسلحة النووية يتجاوز نطاق الحرب ويسبب آلاما غير محددة ودمارا للجنس البشري، فهو يعتبر ذلك خرقا لقواعد القانون الدولي والقوانين الإنسانية. وبالتالي فإن استعمال الأسلحة النووية للأغراض العسكرية يؤدي إلى انتهاك مبدأ حظر استخدام الأسلحة التي تسبب آلاما لا داعي لها للمقاتلين[1]. هذا إذا كان الحديث عن الحرب والمقاتلين، فكيف

1. عباس هاشم السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 124.

لنا ان نتصور الحال عند الحديث عن المدنيين العزل الذين لا حول ولا قوة لهم في ذلك.

إن التسليح النووي يلاقي معارضة دولية، من قبل، في الوقت الحاضر ذلك لطابعه الغير إنساني، بالرغم من أنه يلعب دورا كبيرا في حماية الأمن الوطني، نظرا للقوة العسكرية التي يوفرها وقلة تكلفته[1]. الا ان ذلك يحمل الدولة المالكة مسؤولية سياسية وأخلاقية تجاه المجتمع البشري بعمومه. ويؤكد الخبير في القانون الدولي عامر الزمالي هذه المسالة من أن القانون الدولي لا يحظر هذه الأسلحة، فاستخدامها يخضع للمبادئ المتعلقة بسير العمليات الحربية، أي إذا كان الهدف منه القيام بعمل عشوائي يصيب المقاتلين وغيرهم ولا يفرق بين ما هو عسكري ومدني فهو يتعارض والقيود القانونية المتعارف عليها[2].

إن ميثاق هيئة الأمم المتحدة في مادته 73ا تنص على التزام عام يقضي بضرورة التزام الدول(الدول الاستعمارية) التي تضطلع بتبعيات عن أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي بان تعامل الشعوب المستعمرة بإنصاف وان تحميها من ضروب الإساءة[3]. ومن هنا، فان فرنسا تتحمل مسؤولية التقصير والإهمال وعدم اتخاذ الاحتياطات الضرورية والمناسبة لمنع حدوث الإصابات

---

1. Jacques Fontanel – Ron Smith, Le Nucléaire une Arme a Moindre Cout, Le Monde Diplomatique, aout 1987, p.22

2. عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1997، ط 2، ص 83.

3. صباح مريوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: التجربة النووية الفرنسية 13 فيفري 1960، من بحوث الملتقى الدولي الخامس حول: حرب التحرير الجزائرية و القانون الدولي الإنساني، جامعة حسيبة بن بوعلي/ كلية العلوم القانونية و الإدارية، في: 9-10 نوفمبر 2010، الشلف، ص 24.

بالإشعاع النووي، أي ما يعرف بالفقه القانوني بـ(المسؤولية المطلقة)[1]، لاسيما وان اتفاقية جنيف لحماية المدنيين لعام 1948 ألزمت الدول الاستعمارية مسؤولية توفير الحماية لشعوب الدول التي تسيطر عليها، اذ حددت المادة (4) طبيعة الأفراد: (الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها.)، أما المادة (27) التي حددت حقوق المدنيين:(للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير.ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولاسيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن.ومع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الأشخاص المحميين بواسطة طرف النزاع الذي يخضعون لسلطته، بنفس الاعتبار دون أي تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية. على أن لأطراف النزاع أن تتخذ إزاء الأشخاص المحميين تدابير المراقبة أو الأمن التي تكون ضرورية بسبب الحرب)[2].

وعليه، فان المسؤولية الدولية(القانونية والاخلاقية) الناتجة عن اخلال الدولة بالتزاماتها التعاقدية، لا يشترط القانون الدولي ان تنص المعاهدة التي حصل الاخلال بها على وقوع المسؤولية صراحة[3]، فعلى سبيل نصت اتفاقية جنيف بشان الاسرى نصت في مادتها (12) على ما يلي:" يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية، لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم،

1. عمار جفال واخرون، المرجع السابق، ص 124.

2 . www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

3. عمار جفال واخرون، المرجع السابق، ص 124.

وبخلاف المسؤوليات الفردية التي قد توجد، تكون الدولة الحاجزة مسؤولة عن المعاملة التي يلقاها الأسرى.لا يجوز للدولة الحاجزة نقل أسرى الحرب إلا إلي دولة طرف في الاتفاقية، وبعد أن تقتنع الدولة الحاجزة برغبة الدولة المعنية في تطبيق الاتفاقية وقدرتها علي ذلك. وفي حالة نقل أسرى الحرب علي هذا النحو، تقع مسؤولية تطبيق الاتفاقية علي الدولة التي قبلتهم ما داموا في عهدتها.غير أنه إذا قصرت هذه الدولة في مسؤولياتها في تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن أية نقطة هامة، فعلي الدولة التي نقلت أسرى الحرب أن تتخذ، بمجرد إخطارها من قبل الدولة الحامية، تدابير فعالة لتصحيح الوضع، أو أن تطلب إعادة الأسرى إليها. ويجب تلبية مثل هذه الطلبات." [1]. ولكن السلطات الاستعمارية تعاملت مع أسرى جبهة التحرير الوطني على أنهم نماذج اختبار لدراسة تأثيرات الإشعاع النووي على العنصر البشري، كما راينا من قبل. هذا اذا ما اعتبرنا ان الشعب الجزائري، لاسيما سكان الصحراء، كانوا اسرى في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر.

على العموم، هناك شروط للمسؤولية الدولية تتمثل في: وجود الفعل أولا، والتصرف غير المشروع ثانياً. فالشرط الأول يتجسد بمسؤولية فرنسا عن التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية؛ والشرط الثاني أن يكون التصرف والفعل الذي تقوم به الدولة غير مشروع في نظر القانون الدولي، والفعل الذي أقدمت عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية هو بطبيعة الحال غير مشروع. ومن هنا، فان ما حدث من أعمال إجرامية، تمثلت في التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، تتوفر على شروط المسؤولية الدولية[2].

---

1. للاطلاع على نص اتفاقية جنيف بشان معاملة اسرى الحرب المؤرخة في 12 اوت 1949، ينظر: الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنيت):
www1.umn.edu/humanrts/arab/b092.htm
2. صباح مريوة، المرجع السابق، ص 25.

وعليه، فان مسؤولية فرنسا بشقيها الدولية والجنائية هي مجرد تكييف قانوني يتضمن الوقائع التي تشكل عناصر عمليات التفجير التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية. ومن أجل تأسيس صحيح لهذه المسؤولية، فانه مطلوب تقديم الاثباتات العلمية(ملف علمي) بشقيه الانساني والبيئي يتعلق بكل الاخطار التي نجمت عن التفجيرات النووية، والى جانب ذلك يحتاج الامر تقديم الدراسات التاريخية الرصينة التي تتضمن سردا كرونولوجيا للحدث يعتمد على دقة المعلومات والوقائع المرتبطة بها.

من خلال ما سبق، نجد خطورة ما قامت به فرنسا من تفجيرات نووية، والتي يمكن إدراجها في باب العدوان العسكري، وبالفعل تحرك العديد من الخبراء في ميدان النووي ورجال القانون والساسة والمؤرخين للعمل على فضح الآثار التي خلفتها التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية. وهي جريمة لا تقل شانا عن الجرائم الأخرى التي قامت بها فرنسا خلال فترة احتلالها للجزائر(1830-1962). ويمكننا بلورة هذا الموقف بما أشار إليه الدكتور محمد القورصو حينما اعتبر ما قامت به فرنسا من تفجيرات نووية في الصحراء الجزائرية يعد جريمة لابد أن تحاسب عليها فرنسا نظرا للأضرار التي أحدثها بيئيا وبشرياً، لان هذا فعل تسبب في أضرار مباشرة وأخرى غير مباشرة من الناحية الجسدية والمعنوية لأشخاص لم يكن ذنبهم سوى أنهم يقيمون ضمن نطاق تأثيرات تلك التفجيرات[1].

أن إقدام فرنسا على تفجير قنابلها في أرض غير أرضها، لايمثل فقط تعديا صارخا على الجزائر، ولكنه تجسيد لخروج فرنسا عن إجماع العالم وتحديها لعواطف

1. محمد القورصو، حصة تلفزيونية(قضايا الساعة)، التلفزيون الجزائري/ القناة الثالثة، في 22 فيفري 2010.

شعوبه وتوصيات الأمم المتحدة[1]. لاسيما وان فرنسا تعرضت لانتقادات دولية حتى قبل القيام بهذه التفجيرات، حينما عارضت كل من : الاتحاد السوفيتي واليابان وكندا، فضلا عن: العراق، مصر والمغرب. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في 20 نوفمبر 1959، أبدت تخوفها من الاتجاه الجديد الرامي إلى إجراء تجارب نووية على الجنس البشري، ودعت الحكومة الفرنسية إلى عدم القيام بمثل هذه التجارب الخطرة[2].

ونتيجة لكل ما سبق فإن التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر الجرائم عدوانية، وذلك لأن الفرنسيين سخروا سكان المناطق الصحراوية لأن يكونوا عينة بشرية للاختبارات وعرضتهم للإبادة الشاملة والبطيئة، فقد صنفت فرنسا الملفات النووية ضمن الملفات السرية التي لا يستطيع العامة أو المختصون الاطلاع عليها هذا ما أثر على علمية وموضوعية الدراسات التي تعرضت إلى هذه التجارب، وهي ضئيلة على العموم.

خلاصة القول، يتضح لنا ان فرنسا تتحمل المسؤولية القانونية والسياسية على فعلها الاجرامي، واعني هنا التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، وهذه المسؤولية تفرض عليها اتخاذ الخطوات اللازمة للاعتراف وتنفيذ التزاماتها ازاء ذلك. وعلى ما يبدو، ان جسامة ووحشية الفعل الاجرامي، جعل فرنسا نفسها تتهيب وتتخوف من الخوض فيه، وتردد في القيام بواجبها الأخلاقي الذي يفرض عليها ان تتحمل مسئوليتها القانونية. وتعترف فرنسا بما قامت به من فعل يتنافى مع ابسط القيم الانسانية والاخلاقية. وفي سلوكها هذا، تحذو حذو دول اخرى

1. جريدة المجاهد: 22 فيفري 1960، ص2.
2. جريدة المجاهد: 27 نوفمبر 1959، ص3.

اعترفت بمسؤوليتها تجاه سكان المناطق التي اجرت فيها تفجيرات نووية، وقامت بمجهودات كبيرة ومكلفة في ميدان التعويض ومعالجة الاضرار[1].

ولابد من الإشارة هنا، إن خروج فرنسا من الجزائر لا يعني انتهاء مسؤوليتها وعدم إمكانية تعقبها قانونيا وسياسيا. وحاولت فرنسا ذر الرماد بالعيون من متابعة تأثير عمليات التفجير في المناطق التي شهدتها تجاربها المدمرة، حيث تم بعث أطباء ومهندسين لمتابعة الملف النووي، فوجهوا للعمل في المناطق الصحراوية، ذلك لمعرفة آثار الإشعاع بعد التفجير والتغيرات البيئية والمناخية والصحية الواقعة. ولكن هذا الأمر لا يكفي لمواجهة آثار الكارثة التي لازالت قائمة.

نظرا لكل هذه المعطيات، تثبت المسؤولية القانونية لفرنسا في الجريمة الإنسانية والبيئية التي سببتها في الجزائر، وما اعترفت به لا يمثل شيء مقارنة بفظاعة الجريمة نظرا للمخلفات الجسيمة سواء بشريا أو بيئيا، لذا نطالب فرنسا بما يلي:

- تعويضات لكل الضحايا سواء الذين أصيبوا أثناء عملية الانفجار أو المصابين بعد العمليات من جراء تسرب الإشعاع النووي إلى المناطق القريبة من التجارب، وكذلك ضحايا بقايا النفايات النووية.

- تعويضات عن المساحات الزراعية التي كانت منتجة قبل التفجير وتحولت إلى أراضي قاحلة بعد التفجير.

- تعويضات عن التلوث البيئي للمناطق التي أجريت فيها التجارب النووية.

- إزالة كل النفايات التي ما زالت مردومة قرب سطح الأرض.

---

1. عمار جفال، المرجع السابق، ص 156-157.

رابعا: تردد فرنسا في فتح ملف التجارب النووية:

حاولت فرنسا في سنة 1996 فتح ملف التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، ومحاولة إيجاد تسوية لغلقه بشكل نهائي ولكنها اصطدمت بموقف صلب من جانب الحكومة الجزائرية التي أصرت على اعتراف فرنسا بجريمتها قبل كل شيء، ومن ثم التفكير بالتسوية بشكل نهائي. وخلال زيارة الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي (Nicolas Sarkozy) للجزائر في الفترة 3-5 ديسمبر 2007، اريد فتح الملف مرة ثانية حيث صرح السفير الفرنسي في الجزائر برنار بتجولي (Bernard Bajolet) قائلا:" أن فرنسا تقوم بإرسال بعثة من الخبراء لزيارة المكان(مكان التفجيرات النووية) من اجل التحقيق في الأضرار الناجمة عن هذه التجارب على سكان المنطقة، وأن الدبلوماسية الفرنسية تتحرك حسب النتائج التي تتوصل إليها البعثة"[1]. ولكن الأحداث تشير إلى عكس ما كانت تشير إليها التصريحات، فعلى سبيل المثال، لم تقوم فرنسا بتزويد الجزائر بالخرائط التي تحدد مواقع تخزين النفايات المشعة. ولم تسمح بالاطلاع على أرشيف التفجيرات النووية في الجزائر بحجة أنها أسرار عسكرية، على الرغم من أن هذه التجارب خلفت وما زالت تخلف أضرار جسيمة بيئية وصحية في الصحراء الجزائرية.

لقد صوت البرلمان الفرنسي بتاريخ 22 ديسمبر 2009 على الاعتراف بمخلفات التفجيرات ومنح تعويضات لضحاياها، ولكن جاءت هذه التعويضات رمزية بالنسبة للجزائريين والجزائر عامة نظرا لما خلفته هذه التجارب من تلوث بيئي وضحايا بشرية ووجود إلى يومنا نفايات الإشعاع الذري في الجزائر. كما أدى تسرب الإشعاع النووي والنفايات المتراكمة للإشعاع الذري في

1. Rabah Beldjenna, la France n'exclut pas de l'indemnisation des victimes, El-watan, du 25 décembre 2007.

أماكن غير معروفة إلي يومنا إلي حصد الكثير من الضحايا منذ سنوات التفجيرات ولايزال يحصد الضحايا إلي يومنا، تجاهلت فرنسا كليا هؤلاء الضحايا وحرمتهم من التعويضات.

لم تقتصر فرنسا على تحديد وتقليل عدد الضحايا المصابين لمنحهم تعويضات، وإنما تناست كليا قضية إزالة التلوث النووي الذي لا زال يلحق أضرار جسيمة بيئيا وصحيا على المناطق الصحراوية، لذا ما زالت فرنسا مسئولة على إزالة التلوث النووي من الصحراء الجزائرية وكذا توسيع التعويضات لتشمل كل الضحايا التجارب النووية حتى لو كانت بعد التجارب لان لو لا هذه التحارب لما كان هؤلاء الضحايا[1].

تعد هذه التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الجزائر جريمة ضد الإنسانية واعتداء على الطبيعة، نظرا لعدد الكبير من ضحايا المدنية التي خلفتها هذه التجارب والدليل علي ذلك الملفات التي هي بحوزتهم خاصة العمال الذي اجبروا للعمل في القاعدة النووية ومعظمهم من القصور:٪40 من ادرار، 24٪ من زاوية كونتا، 7٪ من فنوغل و11٪ من رقان والبقية من مناطق تندوف وبشار، ويقدر سن هؤلاء ما بين 15 إلى 45 سنة[2].

خاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع، يمكننا استنتاج الآتي:

1. استطاعت فرنسا من خلال برنامجها النووي في تحقيق نوعا من الاستقلال وحرية المناورة في المواقف الدولية. ولكن تحقيق هذا الهدف كان على حساب

1. M. Ait Ouarabi, cinquante ans après les essais nucléaires français, El Watan, 12 février 2009.

2. Ibid.

شعوب أخرى، في مقدمتها الشعب الجزائري، إذ لازالت أجيال عديدة منها مجبرة على دفع تكاليف الانجاز النووي الفرنسي، لأنها استعملت أراضي الغير، الأرض والشعب الجزائري، كحقل تجارب لبرنامجها النووي.

2. ضرورة إلزام فرنسا بالاعتراف بالضرر الذي تسببت به جراء التفجيرات النووية، ومن ثم تقديم اعتذارها رسميا، والتعويض المادي للضحايا والتكفل بهم صحيا وإعادة البيئة الى ما كانت عليه قبل التفجيرات قدر الإمكان.

3. أن جريمة التفجيرات النووية تعتبر من أبشع الجرائم التي اقترفتها فرنسا في الجزائر، لان آثارها لم تخص شريحة معينة بقدر ما هي جريمة ستكون قائمة لأجيال قادمة، وان مهما فعلت فرنسا، وهو ما لم يحدث لحد الآن، فان آثارها ستبقى قائمة. وهناك من الدلائل التي تؤكد على مناطق التفجيرات النووية ما زالت ملوثة وتساهم في نشر الأمراض وتدمر البيئة تلك الإصابات بالإشعاع النووي، ففي شهادته، أشار المواطن عمار بجلالة، وهو ليس من سكان الصحراء، إلى الكيفية التي أصيب بها، حين قال: "أثناء أدائي الخدمة الوطنية في تمنراست، اقتربت من مناطق التجارب النووية، وبعد إنهاء الواجب الوطني العسكري، أصبت بعدة أمراض والتشويه الجسدي، فأجريت فحوصات طبية التي تبين منها أن الأمراض سببها الإشعاع النووي"[1].

4. استهزاء فرنسا بالقيم الإنسانية والمواثيق الدولية حينما سخروا سكان المناطق الصحراوية لأن يكونوا عينة مختبرية وعرضتهم للإبادة الشاملة والبطيئة. وهي بهذا السلوك ضربة بعرض الحائط قواعد الأخلاق الدولية ومبادئ القانون الدولي اللذان يمنعان مثل هذه الأفعال التي تترتب عنها انعكاسات صحية وبيئية خطيرة.

1. عمار بجلالة، حصة قضايا الساعة، التلفزيون الوطني/ القناة الثالثة، فيفري 2011.

5. تكتم السلطات الفرنسية على الأرشيف الخاصة بالتفجيرات النووية، وجعلها ضمن الملفات السرية المحظورة على المهتمين. مما يمنع الوصول إلى الحقيقة التي تفضح جرائمها البشعة التي قامت بها في الجزائر.